مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

- حكومة حماس الفلسطينية... التحديات وآفاق المستقبل
- الحرب على لبنان ومسألة الشرق الأوسط الأميركي الجديد
- الآثار الثقافية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية
- الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني
- الاتجاهات الجديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط ما بعد عام ٢٠٠٦

ISSN: 1811-8208

السنة ١١ العدد ٣٨ شتاء ٢٠٠٧

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة ١١ العدد (٣٨) شتاء ٢٠٠٧

الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني*

لقد أصبح الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمي والدولي، فمن ناحية تصر إيران على حقها -غير المشروط- في تشكيل دورة الوقود النووي كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضماناً لاستمرار الحصول عليه، والتحلل من أي قيود روسية أو مغالاة في سعر التكلفة بعد ذلك، في حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضاً قاطعاً، حتى لا تمتلك إيران القدرة على إنتاج قنبلة نووية في المستقبل.

وفي خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة التي يؤيدها الاتحاد الأوربي وإسرائيل، نجد أنَّ الموقفين الروسي والصيني ينفردان باعتبارهما الأكثر تعاطفاً مع إيران، وتفهماً لموقفها في تحدٍ واضحٍ للإرادةِ الأمريكيةِ، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط على الدولتين، بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية والصينية المتعاونة مع إيران. صحيح إن الموقف الروسي أوضح كثيراً من الموقف الصيني بحكم أن روسيا هي الطرف المعني أساساً بالملف النووي الإيراني، كونها الشريك الأساسي لإيران ومَصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية. إلا إن تأييد الصين الفعلي لطهران خاصة في المحافل الدولية لا يقل عن الدعم الروسي لها. وتبرز أهمية ذلك بالنظر إلى كون الدولتان من الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وتتمتعان بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

فكلا الدولتان من حيث المبدأ، تؤيدان حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حسم الجدل حول هذا الملف، حيث سبق أن رفضت الدولتان مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية يسمح بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، ورأت إنه من الضروري إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتي النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن عارضت الدولتان فرض عقوبات شديدة على إيران، إذ ترى إنه من 'غير المناسب' فرض حظر

* إعداد: د.نورهان الشيخ، أستاذ علوم سياسية في جامعة القاهرة.

شامل على التعامل مع إيران وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيدٍ أكثر للموقف. كما ترفضان أي تلويح باستخدام القوة أو حتى باستخدام التهديد ضد إيران.

وكما تتوافق مواقف البلدين، تتقارب أيضاً دوافعهم لاتخاذ مثل هذا الموقف، والتي يمكن إيجازها في مجموعتين أساسيتين من العوامل:

الأول: مجموعة العوامل السياسية والقانونية

وهي العوامل المتعلقة بتعاون الدولتين، وبخاصة روسيا مع إيران في المجال النووي، ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:

١. إن روسيا تليها الصين هما الدولتان المعنيتان أساساً بالملف النووي الإيراني، وذلك للتعاون الوثيق بين كلا الدولتان، لاسيما روسيا وإيران في هذا المجال. حيث يعود التعاون بينهما إلى العام ١٩٩٢ حين وقع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية فهي تلك الخاصة ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهى محطة 'بوشهر' التي بدأ العمل بها أوائل عام ١٩٩٦، وأوشكت على الانتهاء، وحولها يثور الهجوم من قبل المعارضة الأمريكية الحالية. ومن ثم فإن روسيا شريك أساسي في تحمل تبعات ومسئوليات البرنامج النووي الإيراني باعتبارها الطرف الذي ساهم على نحو مباشر في تطوير قدرات إيران النووية.

يلي ذلك وبدرجة أقل التعاون الصيني الإيراني؛ ففي العام ذات العام –١٩٩٢م–، وقع الطرفان اتفاقية للتعاون النووي، حيث سبق ذلك قيام الصين منذ أواخر الثمانينات بتزويد إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت، والمراكز البحثية لاسيما في أصفهان، وتدريب العديد من العلماء والتقنيين الإيرانيين في الصين. كما قامت الصين ببيع (١,٨)طن من اليورانيوم الخام لإيران عام ١٩٩١. كما تعهدت في العامِ ذاتهِ بتزويد إيران بمفاعل نووي بطاقة (٢٠) ميغاوات، وأكدت أنه سيخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، لكن ما لبثت الصين أن ألغت المشروع في أكتوبر من عام ١٩٩٢، وذلك لأسباب تقنية وفقاً لتصريحات المسؤولين الصينيين، إلا إنه مما لاشك فيه أن الضغوط الأمريكية الشديدة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة آنذاك على الشركات الصينية المتعاونة

مع إيران كانت أحد العوامل الأساسية التي دفعت الصين إلى عدم المضي قدماً في تعاونها في هذا المجال.

٢. مشروعية البرنامج النووي الإيراني وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولي. فالمادة (٤) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الأبحاث في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولقد كانت إيران من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة منع الانتشار النووي وذلك عام ١٩٧٩، كما قامت بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة، والذي يعطي للوكالة الدولية الحق في إجراء عمليات تفتيش للمنشآت النووية الإيرانية، حيث يعتبر من المتطلبات الهامة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولي. هذا إلى جانب عدم وجود أي مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووي عسكري في إيران. وقد قامت الوكالة الدولية بعمليات تفتيش مكثفة في إيران منذ أوائل التسعينات، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية أو عملها في مجال أبحاث الأسلحة النووية، بل وأكدوا أن التعاون الروسي الإيراني يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية. فقد أشار تقرير المدير العام للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعي الذي نشر في نوفمبر من العام ٢٠٠٤ إلى ذلك بوضوح. فالولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران الحيلولة دون امتلاك إيران 'القدرة' على صنع قنبلة ذرية وليس على إنتاجها فعلاً.

٣. إن روسيا لم تكن هي الدولة الأولى التي تتعاون مع إيران في هذا المجال، وكذلك الصين، حيث كانت شركة 'سيمنس' Siemens الألمانية قد بدأت في محطة 'بوشهر' إلا إن العمل في المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف ألحق به أضراراً بالغةً خلال الحرب العراقية الإيرانية في أوائل الثمانينات، مما دفع ألمانيا إلى العزوف عن إكمال المشروع، بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزود إيران باليورانيوم الذي وصل تركيزه ٩٣٪.

٤. إن الولايات المتحدة قامت في السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي ستقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار 'منع الانتشار النووي' من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق.

٥. إن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها في مفاعل كودانكولام في الهند رغم أن الهند ليست عضواً في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم لا تخضع لأي نوع من التفتيش أو الرقابة الدولية في هذا الخصوص.

٦. بناء على ما سبق؛ فإن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني هو موقف سياسي وليس قانوني، وهو أحد فصول المواجهة والتوتر بين البلدين، والذي بدأ منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، ووصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة عام ١٩٨٦ عندما هاجمت الولايات المتحدة زوارق الحرس الثوري الإيراني. وإنه لو كان الشاه مازال في الحكم وهو الذي بدأ بإجراء الأبحاث الخاصة بالطاقة النووية عام ١٩٧٤ وكان حليف واشنطن الإستراتيجي لكانت طهران مثلها مثل باكستان تمتلك قنبلة نووية حالياً دون ضجة أمريكية.

ثانياً: مجموعة العوامل الاقتصادية

وهي العوامل المتعلقة بجدوى وأهمية التعاون مع إيران بصفة عامة وفي المجال النووي خاصة، وتتضمن:

الجدوى الاقتصادية للتعاون في المجال النووي

بلغت قيمة العقد الذي وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر (٨٠٠) مليون دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لحوالي (١٠) آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين، وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، خاصة وأنها تمت في وقت كانت فيه روسيا تعانى من عدم استقرار اقتصادي، وهجرة العقول والعلماء من مختلف المجالات.

الآفاق المستقبلية للتعاون مع إيران في هذا المجال

فقد أعلن أسد الله صبوري نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عزم إيران لإنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى العام ٢٠٢١م، وهناك رغبة أكيدة من الجانب الروسي لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة لذلك. وقد تردد أنَّ عقداً في طريقه للتوقيع بين البلدين، تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة في إيران بقيمة إجمالية(١٠) مليارات دولار.

أهمية التبادل التجاري مع إيران للبلدين

إيران شريك تجاري هام بالنسبة لروسيا، والصين التي تحرص على طرق كل الأسواق، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران (٢,٤) مليار دولار، ويسعى البلدان إلى مضاعفته إلى (٥) مليار دولار، كما وصل التبادل التجاري بين الصين وإيران حوالي (٧) مليار دولار عام ٢٠٠٤م.

حيوية النفط الإيراني بالنسبة للصين

تعتبر إيران ثاني أكبر مصدر للنفط للصين بعد المملكة العربية السعودية، حيث يمثل النفط الإيراني حوالي (١٤) ٪ من إجمالي واردات الصين من النفط.

كذلك عقدت الصين مع إيران في أكتوبر ٢٠٠٤ م، صفقة ضخمة بلغت قيمتها (٧٠) مليار دولار لتزويد الصين بالنفط والغاز الإيراني، وتقوم الصين بمقتضاها بتطوير حقل (يداوران) النفطي المكتشف حديثاً قرب الحدود مع العراق والذي تقدر احتياطاته بـ (٣) مليار برميل، مقابل حصة (٥١) ٪ لشركة 'سينوبيك' النفطية الصينية من الإنتاج المتوقع للحقل.

كذلك تقوم إيران بتزويد الصين بالغاز المسال بمبلغ (٢٠) مليار دولار لمدة (٢٥) سنة مقبلة وفق بروتوكول آخر تمّ توقيعه بين الطرفين في مارس ٢٠٠٤، هذا إلى جانب (١٠٠) مشروع آخر في ما يتعلق بالبنى التحتية، وقطاع الطاقة الإيراني، من أبرزها اتفاق بناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس جنوب إيران خلال ثلاث سنوات، الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى إحكام العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبلها على إيران (أحادياً)، واليابان التي تعتبر المستورد الأول للنفط ومشتقات الطاقة الإيرانية والتي رأت في الدخول القوي للصين إلى الساحة الإيرانية منافسة قوية لها ينبغي أخذها في الاعتبار.

عوائد التعاون العسكري مع إيران

تعتبر إيران سوق رئيسي للسلاح بالنسبة لكل من روسيا والصين، فهي سوق هامة وواعدة بالنسبة لصادرات السلاح الروسية، حيث تم الإعداد لعقود وصفقات من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ (٧) مليار دولار، وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات، والغواصات، والمقاتلات، ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى

تحديث ما بحوزة إيران من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية.

من ناحية أخرى، تحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني بعد باكستان وكوريا الشمالية، وقد بدأ التعاون العسكري بين الصين وإيران عقب قيام الثورة الإسلامية، وعليه تم قطع إمدادات السلاح الأمريكي عن إيران؛ فساعدت الصين إيران في تطوير الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وتلك المضادة للسفن، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية منها صواريخ 'سكود' طويلة المدى، وصواريخ 'كروز'، كما قامت بتزويدها بصواريخ 'سي إس إس'، ودعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية في ما يخص الزوارق السريعة والحربية، كما زودتها بالمعدات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة الإيرانية.

ولاشك أن العوامل السابقة سياسية كانت أو اقتصادية، والمصالح المباشرة، والحقيقية التي تربط كل من روسيا والصين بإيران فضلاً عن عدم مخالفة الملف النووي الإيراني، حتى الآن لقواعد القانون الدولي تُفَسر في مجملها موقف الدولتان.

وتطرح القراءة المتأنية لسلوك أطراف الملف النووي الإيراني، وتحليل وفهم دوافع كل من روسيا والصين على النحو السابق سناريوهين أساسيين حول مستقبل الملف النووي الإيراني.

السيناريو الأول

تكتفي فيه إيران بتوظيف قدراتها النووية في الاستخدامات السلمية، وهو أمر يؤكده القادة الإيرانيين مع المضي قدماً في إتمام تخصيب اليورانيوم، وفي هذه الحالة سوف يستمر الدعم الروسي والصيني لإيران خاصة وإنها آخر قلاع الانفراد الأمريكي بالهيمنة على المنطقة، وستحاول الدولتان الدفاع عن إيران، وعن بقاء موطئ قدم لها في المنطقة، وسوف تتراجع في هذه الحالة احتمالات لجوء الولايات المتحدة لاستخدام القوة ضد طهران، وقد تكتفي بفرض عقوبات على طهران، مع استمرار الجدل حول ملفها النووي والتشكيك في اقتصاره الحالي أو المستقبلي على الاستخدامات السلمية.

السيناريو الثاني

اتجاه إيران إلى تطوير قدراتها النووية عسكرياً، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تراجع نسبي في تأييد روسيا والصين لها مع تصاعد الضغوط الأمريكية؛ فكلاً من روسيا والصين يرتبطان بمصالح حيوية واستراتيجية أيضاً مع الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوربي، تفوق تلك التي تربطهما بإيران، وهما ليستا على استعداد للتضحية بهذه المصالح، خاصة مع زوال صفة الشرعية عن الملف النووي الإيراني، باتجاهها فرضا إلى استخدام القدرات العسكرية، وقد أوضحت الأزمة العراقية أن هناك حدوداً لا تتجاوزها الدولتان في معارضتها للسياسة الأمريكية، وحرصاً على أن لا يصل الخلاف إلى حد المواجهة المباشرة معها فعلياً، وإن استمرت الانتقادات والمعارضة على مستوى السلوك اللفظي والدبلوماسي، إلا إن موقفهما الرافض لاستخدام القوة ضد إيران لن يشهد تغيراً، ويظل لجوء الولايات المتحدة للخيار العسكري أمراً ليس باليسير خاصة مع استمرار تورطها على هذا النحو في العراق.

ومن الواضح أن السيناريو الأول هو الأكثر رجاحة في المستقبل المنظور، ولعل مسودة مشروع قرار مجلس الأمن الجاري التفاوض بشأنه بين الدول الخمس دائمة العضوية وألمانيا يسير في هذا الاتجاه، حيث تحاول روسيا، تدعمها الصين، الوصول بالعقوبات المزمع فرضها على إيران إلى أدنى حد ممكن.

أما في المستقبل البعيد فإن السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالاً، فإيران المحاطة بباكستان النووية في الجنوب، والترسانة النووية الإسرائيلية في الغرب لا يمكن أن تُؤَجِّل طويلاً امتلاكها السلاح النووي والدخول إلى النادي النووي، وفي هذا الإطار تبرز نقطتين أساسيتين، هما؛

أنَّ السلاح النووي ليس سلاح حرب، ولكنه سلاح ردع ومكانة، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي استخدمت هذا السلاح منذ اختراعه، عندما هاجمت 'هيروشيما' و'نجازاكي' يومي ٦ و٩ أغسطس من العام ١٩٤٥ لتدمير اليابان، ولم يحدث أن استخدمته أي دولة بعد ذلك رغم سعي العديد من الدول لامتلاكه بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة، حيث أصبح السلاح النووي مصدراً للمكانة المرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما الثانية، فهي أن امتلاك إيران 'القدرة' على إنتاج قنبلة نووية، حتى ولو لم تنتجها بالفعل، سوف يُضاف إلى قدراتها الشاملة ومكانتها الإقليمية، لاسيما وأن هنالك إرادة واضحة لدى

إيران لأن تصبح فاعل إقليمي أساسي ذا ثقل، والمتتبع للسلوك الإيراني تجاه قضايا المنطقة – خاصة ما يجرى في الأراضي الفلسطينية ولبنان – يدرك هذا جيداً، وهو ما يفسر قلق عدد من الدول الإقليمية الكبرى مثل باكستان والسعودية ومصر من تنامي القدرات النووية الإيرانية، وذلك ليس لتهديدها المباشر على أمنها القومي بقدر ما تمثله من تهديد لمكانتها الإقليمية ودورها في المنطقة، أما على صعيد العالم الإسلامي فلن يكون هناك آنذاك قنبلة 'إسلامية' واحدة تمتلكها باكستان. من ناحية أخرى؛ فإن الولايات المتحدة سوف تستغل مخاوف الدول الإقليمية كي تبرير استمرار قواتها في المنطقة.

إن منطقتنا العربية مقبلة على مرحلة جديدة تشهد فيها توازنات القوى تغيراً ملحوظاً، وهناك إرادة إيرانية حقيقية يتم ترجمتها إلى سياسات فعلية تهدف إلى ممارسة دور مفصلي، وفاعل في القضايا العربية المختلفة باعتبارها قضايا 'إسلامية'، تهم العالم الإسلامي ككل، وبين محاولات إذابة المنطقة العربية في كيان إسلامي من ناحية، وآخر شرق أوسطي من ناحية أخرى، حيث تبرز الحاجة الماسة إلى بلورة رؤية عربية خالصة لمستقبل منطقتنا، وإلا جاوزتنا الأحداث وفقدنا إرادتنا وهويتنا.